

إسناد
ESNAD

حلول قانونية ... دعم لا محدود

المحتويات

| | |
|----|------------------------|
| 01 | عن إسناد |
| 02 | إسناد في أرقام |
| 03 | أبرز الخدمات |
| 04 | أبرز المشاريع والأعمال |
| 05 | فريق إسناد |
| 06 | شركاء إسناد |
| 07 | شبكة إسناد |



شريكك القانوني يُسندك في كل خطوة!

لماذا إسناد؟

تقدّم إسناد فهماً عميقاً لعمل واحتياج الجهات والأشخاص للعمل القانوني، بأسلوب قائم على بحث الحلول وتحديد الفجوات، وتقريب الأفكار والحلول القانونية لاحتياجات الأعمال بما يقلّص الفجوة بين العقلية القانونية وعقلية الأعمال.

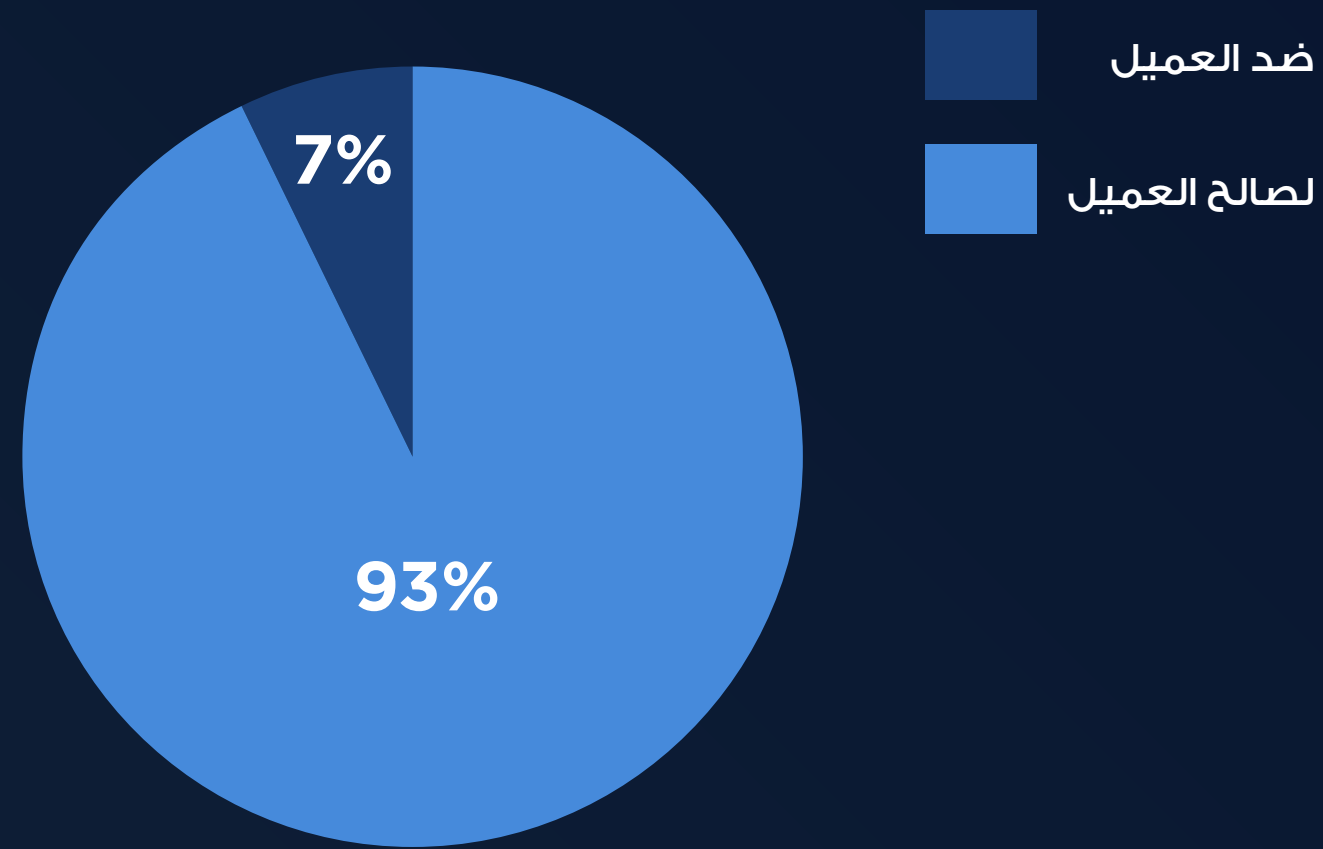
وعد إسناد

إذا ما قد شعرت بأن المستشار القانوني يفهمك ويعالج تحدياتك، مع إسناد راح تشعر بالفرق.

من هي إسناد؟

إسناد شركة تقدّم خدمات قانونية واستشارية في مجال القانون والحوكمة، وتحرص على تقديم حزمة واسعة من الخدمات لعملائها - من الجهات الحكومية والشركات والأفراد - بما يضمن تكامل الخدمات في شريك قانوني واحد، من خلال بناء منظومة عمل قائمة على كوادر متخصصة في شؤون الشركات، والشؤون التجارية، والشؤون الحكومية والتنظيمية، ووسائل فض النزاعات؛ مدعومة بمهارات إدارة المشاريع وإدارة علاقة العملاء، بما يساهم في تقديم خدمات متكاملة بمعايير عالمية وقدرات محلية تفهم بيئة العمل بالمملكة.

إسناد في أرقام



+50

سياسة تم إعدادها

+6

جهات تمت حوكمتها

16,000

ساعة استشارية

+1000

استشارة قانونية

+7,300

ساعة عمل

+130

طلبات تنفيذ

+1,200

مذكرات ولوائح

+2,000

جلسة قضائية

+400

قضية

+5

انظمة وتشريعات

+20

حماية للعلامة التجارية

+8

دراسة نافية للجهالة

+35

عقد تأسيس

+14

ترخيص استثمار اجنبي

+25

شركة تم تأسيسها

أبرز المجالات

صياغة العقود
والاتفاقيات

حوكمة الشركات
والالتزام التنظيمي

إدارة دعاوى
والتقاضي والتحكيم

الاستشارات القانونية

خدمات ما قبل الطرح
العام والامتثال

تأسيس الشركات
المحلية والأجنبية

الملكية الفكرية
والابتكار

التشريعات والسياسات
الداخلية

المعاملات التمويلية

معالجة الجرائم المالية

المعاملات العقارية

الاستشارات الضريبية

أبرز الأعمال والمشاريع في القطاع الحكومي

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

في إطار دعم الجهات التنظيمية الناشئة وبناء هياكلها النظامية بما ينسجم مع أفضل الممارسات، قدّمت شركتنا خدماتها التشريعية للمركز الوطني لسلامة النقل، وذلك من خلال مشروع متكامل يهدف إلى إعداد تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، بما يعكس دوره واختصاصه ويؤطر أعماله بصورة نظامية متينة.

شمل المشروع إعداد منهجية عمل تشريعية متكاملة، بدأت بتنفيذ دراسة تفصيلية للوضع الراهن، عبر إجراء مقابلات شخصية مع أصحاب المصلحة في المركز والجهات ذات العلاقة، وتحليل البيئة التنظيمية القائمة. كما تم إعداد دراسة فجوات تشريعية مقارنة بأفضل الممارسات المطبقة وطنياً ودولياً في المراكز والهيئات ذات الطبيعة المماثلة.

وقد نتج عن هذا العمل إصدار تقرير شامل يتضمن التوصيات والحلول النظامية، تلا ذلك إعداد مسودة مشروع تنظيم المركز، وعرضها على الإدارات العليا بالمركز، واستيعاب ملاحظاتهم في الصياغة النهائية.

كما تولّت الشركة إعداد الوثائق والمستندات التشريعية اللازمة لرفع المشروع للجهات العليا، ومن ذلك:

- 01 المذكرة التوضيحية للتنظيم.
- 02 مستندات العرض اللازمة لهيئة الخبراء.
- 03 المرفقات المطلوبة للجنة الدائمة للشؤون السياسية والأمنية بمجلس الوزراء.

وقد شكّل هذا المشروع محطة مهمة في بناء الإطار التنظيمي للمركز، وأسهم في تمكينه من مباشرة مهامه على أسس قانونية وتنظيمية راسخة.

اسم المشروع: مشروع إعداد تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

ضمن جهود تطوير البيئة التشريعية للأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الأمني، تولّت شركتنا إعداد مشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، وهو من الأنظمة المحورية التي تنظم نشاطًا اقتصاديًا حساسًا ومؤثرًا في منظومة الأمن الوطني وسوق العمل.

انطلق المشروع من دراسة شاملة للوضع الراهن لهذا القطاع، شملت تحليل الفجوات النظامية والتشغيلية، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه مزاوله النشاط من قبل المستثمرين والجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال اجتماعات مباشرة مع أصحاب المصلحة وممثلي القطاع الحكومي والخاص.

وقد تم إعداد مسودة النظام المعدل بما يتواءم مع المستجدات التنظيمية، ويحقق التوازن بين متطلبات الأمن وسهولة الاستثمار، كما تم إعداد المذكرات التوضيحية المرتبطة بالنظام استجابة لمتطلبات هيئة الخبراء واللجنة الدائمة للشؤون السياسية والأمنية بمجلس الوزراء، في إطار المسار التشريعي اللازم لإصدار النظام.

ويمر المشروع حاليًا بمراحله النهائية لدى الجهات الحكومية العليا، تمهيدًا لإقراره بمرسوم ملكي، ليشكل بذلك إطارًا قانونيًا حديثًا ومكتملًا لهذا النشاط الاقتصادي الحيوي.

اسم المشروع:

مشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة
للهيئة العليا للأمن الصناعي



الهيئة العليا للأمن الصناعي

The Supreme Authority For Industrial Security

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

مشروع تقديم الخدمات القانونية للإدارة العامة للشؤون القانونية لأمانة منطقة الرياض

اسم المشروع:

في إطار سعي أمانة منطقة الرياض إلى تطوير آلية عمل الإدارة العامة للشؤون القانونية، وتعزيز جودة الأداء المؤسسي، نفذت شركة إسناد للاستشارات القانونية وحوكمة الأعمال؛ مشروع تقديم الخدمات القانونية للإدارة العامة للشؤون القانونية لأمانة منطقة الرياض، اذ تضمن هذا المشروع تصميم منصة تقنية متكاملة تُعنى بأتمتة الإجراءات القانونية وتوحيدها ضمن بيئة إلكترونية ذكية تساهم في تحسين جودة الخدمات القانونية ورفع كفاءة العمل.

تعتمد المنصة على توفير حلول متقدمة تُساهم في تسريع إنجاز المعاملات القانونية، وتحسين دقة المتابعة واتخاذ القرار، وتسهيل إدارة العمليات القانونية المتعددة مثل إدارة القضايا والعقود والاستشارات والموضوعات المتخصصة، من خلال أنظمة مترابطة تدعم التكامل بين الإدارات ذات العلاقة.

وقد شمل المشروع تحليل ودراسة الوضع الراهن لإجراءات الإدارة العامة للشؤون القانونية، من خلال تطوير الإجراءات والسياسات ذات الصلة، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات القانونية. من ثم عكسها على المنصة التقنية لتكون مرجعًا موحدًا لأعمال الإدارة، مما أسهم في تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية وتحقيق التكامل بين الأنظمة التشغيلية في الأمانة.

يمثل المشروع نموذجًا رائدًا في التحول الرقمي القانوني داخل القطاع البلدي، ويعكس التزام أمانة منطقة الرياض بتبني حلول تقنية حديثة تدعم الكفاءة والحوكمة، وتعزز من جودة القرارات والمخرجات القانونية بما يواكب توجهات التحول الوطني نحو إدارة رقمية فعّالة ومستدامة.



أمانة منطقة الرياض
RIYADH REGION MUNICIPALITY

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع:

مشروع حوكمة معهد التنمية والخدمات الاستشارية
بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

نفذت الشركة مشروعاً متكاملًا لتطوير الحوكمة والعمل المؤسسي لمعهد التنمية والخدمات الاستشارية، بهدف بناء إطار تنظيمي وتشغيلي متكامل يدعم نمو أعمال المعهد ويعزز قدرته على تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية.

تضمن المشروع :

- مراجعة وتحديث اللائحة التنفيذية للمعهد
- تطوير الهيكل التنظيمي
- دليل المفاهيم والمسؤوليات
- مصفوفة الصلاحيات

بما أسهم في توضيح الأدوار والمسؤوليات، وتوفير المرجعية التنظيمية المتكاملة للإدارات والوحدات التابعة للمعهد.

كما شمل المشروع إعداد أدلة السياسات والإجراءات التنظيمية للإدارات، بما في ذلك الموارد البشرية، وإدارة المشاريع والمحافظ، والعقود والمشتريات، وتطوير الأعمال، وهو ما نتج عنه توثيق وتنظيم العمليات التشغيلية وتوحيد آليات العمل بين الإدارات المختلفة.

وفي جانب التمكين التشغيلي، تم تطوير حزمة متكاملة من النماذج التشغيلية والوثائق المرجعية، شملت عقود العمل، وكراسات الشروط والمواصفات، والاتفاقيات الإطارية، ونماذج الشراء والترسية، بما وفر نماذج موحدة تدعم كفاءة تنفيذ الأعمال وتعزز اتساق الممارسات التشغيلية.

معهد التنمية
والخدمات الاستشارية
Development & Consulting
Services Institute



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

في سياق الجهود المبذولة لتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الأمني، تولت شركتنا تقديم خدمات قانونية وتشريعية متكاملة للهيئة العليا للأمن الصناعي، ساهمت بشكل فاعل في تعزيز البيئة النظامية لأنشطة الهيئة ومواءمتها مع المستجدات التشريعية والممارسات الرائدة.

شملت هذه الجهود المشاركة في صياغة وتعديل عدد من الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات الأهمية، من أبرزها:

01 مشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة.

02 اللائحة التنفيذية لنظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة.

03 نظام إدارة المواد الكيميائية ولائحته التنفيذية.

إلى جانب إعداد وتطوير مجموعة من اللوائح والسياسات التشريعية المرتبطة بنشاط الهيئة، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويحقق متطلبات الحوكمة الأمنية.

وقد شمل نطاق المشروع كذلك تقديم أكثر من (100) استشارة قانونية في مجالات تنظيمية وتشغيلية متصلة باختصاصات الهيئة، بالإضافة إلى إعداد أكثر من (20) مستندًا تشريعيًا، تضمنت مشاريع أنظمة، ومذكرات توضيحية، ومذكرات إيضاحية مرفوعة إلى هيئة الخبراء ومجلس الشؤون السياسية والأمنية بمجلس الوزراء.

كما قامت الشركة بصياغة ومراجعة أكثر من (12) عقدًا واتفاقية ومذكرة تفاهم، دعمت من خلالها الجوانب القانونية لتعاملات الهيئة مع الجهات الأخرى، وعززت من كفاءة التنفيذ وضمان الحقوق.

يمثل هذا المشروع أحد أبرز النماذج في تقديم الدعم التشريعي والقانوني المتخصص للجهات ذات الطابع السيادي والأمني، ويعكس خبرة شركتنا في المواءمة بين متطلبات الأمن الوطني والضوابط النظامية.

مشروع تقديم الدعم القانوني والتشريعي
للهيئة العليا للأمن الصناعي

اسم المشروع:



الهيئة العليا للأمن الصناعي

The Supreme Authority For Industrial Security

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

أسند المركز الوطني للمناهج إلى فريقنا تنفيذ مشروع تشريعي وتنظيمي في القطاع التعليمي

وشمل نطاق المشروع إعداد ومراجعة منظومة تنظيمية متكاملة تضمنت لائحتين تنظيميتين هما: لائحة ترخيص الموارد التعليمية المطبوعة والرقمية، ولائحة تطبيق مواد الهوية الوطنية في المدارس التي تطبق منهجًا مغايرًا لمنهج التعليم الحكومي (الأهلية والعالمية)، إلى جانب إعداد دليلين إجرائيين هما: الدليل الإجرائي لخدمات ترخيص الوسائل التعليمية والمحتوى الرقمي التعليمي، وإجراءات وضوابط زيارات متابعة أمثال المدارس وتقويمها.

ولم يقتصر نطاق العمل على الصياغة التشريعية والتحرير التنظيمي، بل امتد إلى بناء الممكنات النظامية اللازمة لتمكين المركز من ممارسة اختصاصاته الرقابية والتنظيمية بفاعلية وكفاءة، من خلال اقتراح الأطر النظامية لمعالجة المخاطر المرتبطة بالمناهج والموارد التعليمية، وبناء منظومة جزاءات متدرجة للمخالفات، وتحديد الاختصاصات الرقابية وآليات الضبط والإنفاذ، إضافة إلى معالجة أوجه التداخل والتقاطع مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة، بما يضمن اتساق المنظومة التشريعية وقابليتها للتطبيق العملي.

واعتمد الفريق في تنفيذ المشروع على منهجية تشريعية وتحليلية متقدمة شملت دراسة وتحليل البيئة النظامية ذات العلاقة، وإجراء دراسات مرجعية مقارنة لعدد من التجارب الدولية، ودراسة مراثيات العموم الواردة عبر منصة الاستطلاع ومعالجتها نظاميًا، إلى جانب إعداد المستندات والرفعيات اللازمة لاستكمال المسارات النظامية ورفعها إلى المقام السامي.

ويُسهم المشروع في تأسيس إطار تنظيمي حديث لمعالجة الفجوات التشريعية المرتبطة بالمناهج والموارد التعليمية، وتعزيز قدرة المركز الوطني للمناهج على ممارسة اختصاصاته بأدوات تنظيمية ورقابية أكثر كفاءة واستقلالية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تطوير قطاع التعليم ورفع جودة مخرجاته

مشروع تطوير الأطر التنظيمية والرقابية
للمناهج والموارد التعليمية

اسم المشروع:



المركز الوطني للمناهج
National Curriculum Center

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

في إطار سعي معهد البحوث والدراسات بالجامعة السعودية الإلكترونية لتعزيز الامتثال النظامي ورفع كفاءة الحوكمة القانونية، تولت شركتنا تنفيذ مشروع متكامل لتقديم الخدمات القانونية للمعهد، يشمل الاستشارات القانونية، وصياغة ومراجعة العقود، إضافة إلى التمثيل القضائي، بما يزيد عن (200) خدمة مقدمة.

خلال فترة تنفيذ المشروع، تم تقديم (95) استشارة قانونية غطت الجوانب الإدارية والتعاقدية والأنظمة ذات العلاقة، إلى جانب صياغة وإعداد (45) عقدًا واتفاقية، بما في ذلك مذكرات التفاهم والتعاون، ومراجعة وتعديل (25) عقدًا لضمان سلامتها القانونية وملاءمتها للأنظمة.

كما شمل المشروع التمثيل القضائي في (22) قضية أمام الجهات القضائية المختصة، انتهت (11) منها، تم كسب (9) قضايا منها لصالح المعهد، فيما لا تزال القضايا المتبقية قيد النظر. وقد أسهم هذا التمثيل في حفظ حقوق المعهد وتقليل المخاطر القانونية المحتملة.

يمثل هذا المشروع أحد النماذج الرائدة في تقديم الدعم القانوني المتخصص للمؤسسات الأكاديمية، ويعكس التزامنا بتقديم خدمات نوعية ترتقي بالعمل المؤسسي وتدعمه من الناحية النظامية.

اسم المشروع:

مشروع تقديم الخدمات القانونية لمعهد البحوث والدراسات
بالجامعة السعودية الإلكترونية



الجامعة السعودية الإلكترونية
SAUDI ELECTRONIC UNIVERSITY
2011-1432

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: مشاريع التحول والتسكين

في إطار جهود الشركة في دعم الجهات الحكومية المستهدفة لعملية التحول والتسكين، قامت شركتنا بتنفيذ العديد من مشاريع التحول والتسكين مع مختلف الجهات الحكومية، أبرزها (الهيئة العليا للأمن الصناعي، مركز وقاء، المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي).

تتمثل مهمتنا في إدارة عملية تحول موظفي الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية أو أي نظام وظيفي آخر إلى نظام العمل، وذلك وفقاً لمعايير عادلة وشفافة تحدد أسس المفاضلة بين الموظفين. بعد ذلك، نقوم بتسكين الموظفين على الوظائف المناسبة بناءً على خبراتهم ومهاراتهم.



الهيئة العليا للأمن الصناعي
The Supreme Authority For Industrial Security

ولإدارة هاتين المرحلتين، تم العمل على إعداد وثيقة حوكمة التحول والتسكين وقواعد وإجراءات لجنة التظلمات، إذ تعتبر هاتان الوثيقتان الأساس في بدء إجراءات العمل بالمشروع، حيث تتضمنان معايير المفاضلة ومنهجية التحول والتسكين وصلاحيات ومسؤوليات اللجان وقواعد عمل كل منها.

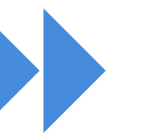
بعد اعتماد الوثائق، تبدأ عملية التحول والتسكين من خلال التحقق من صحة بيانات الموظفين، وتطبيق معايير التحول، وتقييم وترشيح الموظفين في السلم الوظيفي، وكذلك إجراءات التعاقد.

مركز وقاء | WEQAA CENTER

المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها
National Center for the Prevention & Control Of Plants Pests & Animal Diseases



المعهد الوطني
للتطوير المهني التعليمي
National Institute
For Educational Professional Development



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

وخلال ذلك، عملنا على العديد من الوثائق القانونية وقرارات تشكيل اللجان، أهمها:

- نموذج إفصاح أعضاء اللجان
- نموذج إفصاح الموظف
- نموذج العرض الوظيفي
- نموذج الإقرار باستلام العرض الوظيفي
- نموذج المزايا المالية
- نموذج حالات إنهاء الخدمة
- نموذج عقد العمل
- نموذج التظلم
- قرار تشكيل اللجنة الإشرافية
- قرار تشكيل لجنة التظلمات
- قرارات تشكيل اللجان الفنية

لم يقتصر عملنا على إعداد الوثائق، بل شمل أيضاً إدارة اللجان بمختلف أنواعها، حيث قمنا بالإشراف على عمل اللجان، بالإضافة إلى عضوية بعضها، من خلال فريق عمل متخصص يتضمن مستشارين وأخصائيين في المجالين: القانوني والفني.

ولتسهيل إجراءات التسكين؛ عملنا على تنفيذ منصة تقنية خاصة بالجهة، يتم فيها أتمتة إجراءات عملية التسكين.

وفيما يتعلق بالإنجازات المحققة، فقد تم إجراء عملية التحول والتسكين لـ (2197) موظفًا في مركز وقاء، و(55) موظفًا في المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، و(35) موظفًا في الهيئة العليا للأمن الصناعي.

اسم المشروع: مشاريع التحول والتسكين



الهيئة العليا للأمن الصناعي
The Supreme Authority For Industrial Security

مركز وقاء | WEQAA CENTER

المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها
National Center for the Prevention & Control Of Plants Pests & Animal Diseases



المعهد الوطني
للتطوير المهني التعليمي
National Institute
For Educational Professional Development



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تضمن قيام إسناد بمخرجين رئيسيين:

المخرج الأول:

تحليل الفجوات التنظيمية في الوضع الراهن بالمملكة لعملية الإحالات الطبية، وشمل ذلك:

01 الإحالات الطبية داخل المملكة: من خلال دراسة تعميم الإدارة العامة لشراء الخدمة بوزارة الصحة رقم (٢٧٤٨٧٧) وتاريخ ١٠ / ٢ / ١٤٣٩هـ، وسياسة إحالة مرضى حالات إنقاذ الحياة والحالات الحرجة والحالات الطارئة من وإلى مستشفيات القطاع الخاص، عبر النظام الموحد للإحالات الطبية.

02 الإحالات إلى خارج المملكة: من خلال دراسة تنظيم نفقات المرضى السعوديين ومرافقيهم المحولين للعلاج خارج مناطق إقامتهم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٧) وتاريخ ١٢ / ٧ / ١٤٢١هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (١١١) وتاريخ ١٥ / ٤ / ١٤٣٤هـ، والأمر السامي رقم (٤٧٠٠/ب) وتاريخ ٠٨ / ٥ / ١٤٣٠هـ، ودليل أهلية العلاج بالمرافق الصحية داخل وخارج المملكة المعتمد بقرار وزير الصحة بتاريخ ٠٧ / ٢ / ١٤٤٣هـ.

03 الحالات الإسعافية: من خلال دراسة دليل أهلية العلاج بالمرافق الصحية داخل وخارج المملكة، واللائحة التنفيذية للنظام الصحي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٠ / ٦٩١٨١ وتاريخ ١٥ / ٦ / ١٤٢٤هـ، ونظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي م / ٤٠ / ١١ / ١٤٢٣هـ، ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٠١ - ٤٣ - ٠٢ - ٠٢٠٩٢ - ٠٢٠٩٢ / ١٣ / ١٤٤٣هـ.

المخرج الثاني:

01 إعداد وصياغة الاتفاقية الموحدة لتنظيم العلاقة بين المركز الوطني للتأمين الطبي، ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص، وذلك على ضوء نتائج التحليل التنظيمي المذكور في المخرج الأول، وبما يحقق حوكمة العلاقة التعاقدية، ورفع كفاءة الإنفاق، وجودة الخدمة.

اسم المشروع:

الاتفاقية الموحدة لتنظيم العلاقة التعاقدية بين المركز الوطني للتأمين الصحي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص لمركز التأمين الصحي الوطني

مركز التأمين
الصحي الوطني
Center for National Health Insurance



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

وقد تضمن هذا المخرج ما يلي:

- تصميم الهيكل القانوني للاتفاقية بما يتفق مع أفضل الممارسات، ويتماشى مع توجهات المركز الحالية والمستقبلية.
- صياغة أحكام تعاقدية واضحة ومفصلة، روعيت فيها الأنظمة ذات العلاقة، بهدف تنظيم وحوكمة عملية شراء خدمات الرعاية الصحية للإحالات الطبية والحالات الإسعافية من مقدمي الخدمة الصحية.
- تحديد نطاق الالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتق مقدمي الخدمة، سواء تجاه المركز أو المستفيدين، مع حوكمة إجراءات تقديم المطالبات، وإجراءات الصرف والدفع.
- وضع أحكام جزائية وإجرائية للتعامل مع حالات الإخلال التي قد تصدر من مقدمي الخدمة.
- وضع ضوابط صارمة لحماية البيانات الشخصية وسرية المعلومات، وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية.
- تنظيم أحكام التعاقد من الباطن، وحالات الإنهاء، ومدة الاتفاقية، وآلية التجديد التلقائي أو الإشعار بعدم التجديد، بما يحافظ على استمرارية الخدمة وعدم الإخلال بحقوق المستفيدين.
- وضع إطار متكامل لتقييم الأداء الدوري (شهري وسنوي)، وربطه بقرارات الإحالة المستقبلية، مع منح الحق لمقدمي الخدمة في التظلم من النتائج وفق آلية واضحة.
- تحديد آليات تسوية النزاعات، ووسيلة الإشعارات، ولغة الاتفاقية المعتمدة، واستقلالية بنودها، وعدم حصرها، إضافةً إلى تنظيم حقوق الملكية الفكرية للطرفين.

وقد نتج عن هذا الجهد اتفاقية موحدة تُعد نموذجاً مرجعياً لتنظيم العلاقة مع مقدمي الخدمات الصحية، وتشكل ركيزة تنفيذية لتحقيق أهداف المركز في ضبط الإنفاق، وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين؛ كما نتج عنه أيضاً تحديد للفجوات التنظيمية التي بمعالجتها يتمكن المركز من تحقيق أهدافه.

اسم المشروع:

الاتفاقية الموحدة لتنظيم العلاقة التعاقدية بين المركز الوطني للتأمين الصحي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في القطاع الخاص لمركز التأمين الصحي الوطني

مركز التأمين
الصحي الوطني
Center for National Health Insurance



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

مشروع تقديم الدعم القانوني لمعهد التنمية والخدمات الاستشارية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

اسم المشروع:

تولت شركة إسناد تقديم خدمات الدعم القانوني الشامل للإدارة القانونية بمعهد التنمية والخدمات الاستشارية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وذلك بهدف تعزيز الامتثال القانوني، ودعم الأعمال التشغيلية والاستثمارية للمعهد، وتمكينه من ممارسة أعماله وفق أفضل الممارسات القانونية والمؤسسية.

وشمل نطاق العمل تقديم الاستشارات القانونية في مختلف الموضوعات المرتبطة بأعمال المعهد، وإعداد الدراسات والآراء القانونية، وصياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون والشراكات، بما يضمن حماية مصالح المعهد وإدارة مخاطره القانونية. كما تضمن المشروع تمثيل المعهد في الاجتماعات والمفاوضات مع المستثمرين والشركاء والجهات ذات العلاقة، وتقديم الدعم القانوني اللازم خلال مراحل التفاوض وإبرام الاتفاقيات.

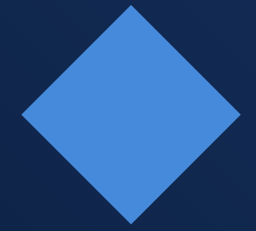
وامتد الدعم القانوني ليشمل إعداد المذكرات القانونية والردود المتعلقة بالدعاوى والمطالبات المرفوعة ضد المعهد، وتحليل المخاطر القانونية المرتبطة بها، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، إضافة إلى دعم الإدارات المختلفة في معالجة الإشكالات القانونية اليومية التي تواجه أعمالها.

وقد أسهم المشروع في توفير دعم قانوني متكامل لأعمال المعهد التشغيلية ومشاريعه ومبادراته الخارجية، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار القانوني، والحد من المخاطر النظامية والتعاقدية، بما يدعم تحقيق أهداف المعهد وتوسعه في تقديم خدماته وبرامجه الاستشارية والتنمية.

معهد التنمية
والخدمات الاستشارية
Development & Consulting
Services Institute



أبرز الأعمال والمشاريع في القطاع الخاص



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: مشروع حوكمة سياسات شركة سدو لحلول الأعمال

نفذت شركتنا مشروعًا متكاملًا لحوكمة سياسات شركة سدو لحلول الأعمال، بهدف تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، ورفع مستوى الامتثال والشفافية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير التنظيمية.

تضمن المشروع إعداد وتطوير (11) مخرجًا رئيسيًا، شملت الجوانب الإستراتيجية والتنفيذية في هيكل الحوكمة، وهي:

01 حوكمة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

- لائحة حوكمة مجلس الإدارة
- لائحة لجنة المكافآت والترشيحات
- لائحة مكافآت مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
- لائحة عمل لجنة المراجعة
- الدليل التشغيلي لمهام إدارات الهيكل التنظيمي لشركة سدو لحلول الأعمال
- مصفوفة الصلاحيات للهيكل الإداري لشركة سدو لحلول الأعمال

02 حوكمة الإدارات التشغيلية:

- سياسة الإدارة القانونية
- سياسة إدارة الموارد البشرية
- سياسة المشتريات والعقود
- سياسات الإدارة المالية
- سياسة إدارة المشاريع

تميز المشروع بتقديم مخرجات عالية التنظيم والدقة، تراعي طبيعة نشاط الشركة وأهدافها، مع التركيز على قابلية التنفيذ الفعلي وتكامل الأدوار بين الإدارات. وقد ساهم المشروع في بناء هيكل حوكمي مستدام يدعم نمو الشركة ويعزز جاهزيتها للامتثال لأي متطلبات رقابية مستقبلية.



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: مشروع تقديم الخدمات القانونية لشركة تنمية كابيتل

في سياق شراكتنا مع شركة تنمية المالية -بصفتها مديراً لصناديق استثمارية مرخصة- عملت شركتنا على تقديم مجموعة من الخدمات القانونية المتخصصة، التي تهدف إلى دعم الامتثال التنظيمي وتعزيز البنية القانونية للعمليات الاستثمارية والإدارية داخل الشركة والصناديق التي تديرها.

يرتكز نطاق التعاون القانوني على تقديم استشارات نوعية في مجالات الاستثمارات المالية، شملت على وجه الخصوص:

- 01 الجوانب المرتبطة بالامتثال لقرارات هيئة السوق المالية والأنظمة ذات العلاقة بإدارة الصناديق الاستثمارية.
- 02 مراجعة الوثائق التعاقدية والهيكل القانوني للصندوق بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة والشفافية.
- 03 تقديم الرأي النظامي بشأن سياسات داخلية وإستراتيجيات تشغيلية ذات علاقة بإدارة المخاطر والعلاقات مع المستثمرين.
- 04 معالجة استفسارات تتعلق بعقود الأطراف المرتبطة، ومقدمي الخدمات، والتزامات الإفصاح النظامي.

تم تقديم هذه الخدمات بتعاون وثيق مع الفرق التنفيذية والإدارية في شركة تنمية المالية، بما يعزز كفاءة القرار القانوني ويدعم حماية مصالح المستثمرين وامتثال الصندوق للمتطلبات الرقابية.

يعكس هذا التعاون خبرتنا المتقدمة في التعامل مع الهياكل الاستثمارية والمالية المعقدة، ويؤكد التزامنا بدعم عملائنا من القطاع المالي بخدمات قانونية دقيقة، واستباقية، ومنسجمة مع أعلى المعايير النظامية.

تنمية كابيتال

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: مشروع تقديم الخدمات القانونية لشركة سدو لحلول الأعمال

في إطار التعاون المستمر مع شركة سدو لحلول الأعمال، تولّت شركتنا تقديم باقة من الخدمات القانونية المتخصصة، تهدف إلى دعم الامتثال القانوني وتطوير العمليات التعاقدية والإدارية في الشركة، بما يعزز حوكمة تعاملاتها ويدعم مسارها المؤسسي.

وقد بلغ إجمالي الخدمات القانونية المقدمة خلال فترة التعاون ما يزيد على (120) خدمة قانونية، توزعت على النحو التالي:

01 (55) استشارة قانونية، غطت موضوعات تتعلق بالموارد البشرية، نظام العمل، التزامات التوريد، العقود التشغيلية، الإجراءات الداخلية، والمواقف النظامية ذات الصلة بالإدارات المختلفة.

02 (30) مراجعة عقد أو اتفاقية أو مذكرة تفاهم، شملت فحص الشروط التعاقدية، وتقديم الملاحظات النظامية، وتوصيات التعديل أو إعادة الصياغة، بما يكفل تقليل المخاطر القانونية.

03 (18) صياغة عقد أو اتفاقية جديدة، وفق متطلبات الأعمال التجارية والتشغيلية، وبما يعكس الاحتياجات الفنية والإدارية للشركة.

04 (12) اجتماعًا تفاوضيًا أو تنسيقيًا، حضرها الفريق القانوني ممثلًا للشركة، سواء قبل توقيع العقود، أو أثناء تنفيذها. وشارك خلالها في مناقشة البنود، وتقديم الرأي النظامي المباشر.

05 (5) مستندات قانونية داخلية، شملت إعداد اتفاقية مستوى خدمة، أو تعديل سياسات، أو إعداد نماذج تنفيذية لعمليات قانونية متكررة.

تم تنفيذ هذه الأعمال بتكامل مع الإدارات المعنية في الشركة (العقود والمشتريات، رأس المال البشري، تطوير الأعمال، الإدارة القانونية)، ووفق أولويات العمل واحتياجاته، بما يحقق توازن المصالح، ويضمن الالتزام بالأنظمة السارية.

يعكس هذا المشروع قدرة الشركة على تلبية متطلبات قانونية متنوعة في بيئة أعمال متغيرة، ويؤكد التزامنا بتقديم خدمات قانونية احترافية، مرنة، واستباقية تدعم أعمال شركائنا وتساهم في استقرارهم النظامي.



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: الاستشارات القانونية الاستراتيجية لهياكل التعليم والاستثمار

في تكليف منفصل وذو أهمية استراتيجية، عهد إلى شركتنا تقديم خدمات استشارية قانونية متكاملة (من البداية إلى النهاية) لدعم شركة "تنمية كابيتال" في مشاريع معقدة وعالية الأثر تغطي قطاعي التعليم والاستثمار.

نطاق العمل

أولاً: الاستشارات القانونية لتأسيس جامعات سعودية

لقد قدنا مسار العمل القانوني الكامل المرتبط بتأسيس ثلاث جامعات سعودية بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية دولية، وقدمنا استشارات شاملة عبر طبقات تنظيمية وتعاقدية متعددة، تشمل:

- المراجعة القانونية والهيكلة للاتفاقيات ترخيص العلامات التجارية مع مزودي التعليم الدوليين.
- تحليل الأطر القانونية الأوروبية والاتفاقيات الدولية التي تحكم العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية لضمان القابلية للنفذ والامتثال.
- مواءمة هياكل استخدام العلامات التجارية الدولية مع لوائح التعليم السعودية ومتطلبات الترخيص.
- التقييم القانوني للوائح قطاع التعليم، والسياسات، ومتطلبات الحوكمة المؤسسية لضمان الجاهزية التنظيمية والامتثال على المدى الطويل.

ثانياً: الاستشارات القانونية لتصفية صندوق عقاري خاص

لقد عملنا أيضاً كمستشارين قانونيين في تصفية صندوق استثمار عقاري خاص تتجاوز أصوله [رقم مفقود في النص الأصلي] مليون ريال سعودي، بما في ذلك الـ ٢٥٠ شركة ذات غرض خاص التابعة له. وقد شمل دورنا ما يلي:

- التحليل التنظيمي لقواعد هيئة السوق المالية التي تحكم تصفية الصناديق وإجراءات إنهاء الأصول.
- المراجعة القانونية لوثائق الصندوق، وهياكل الشركات ذات الغرض الخاص، والالتزامات التعاقدية لضمان تصفية ممثلة ومنظمة.
- تقديم استشارات قانونية استراتيجية للتخفيف من المخاطر التنظيمية، والتعاقدية، وتلك المتعلقة بالمستثمرين طوال عملية التصفية.

القيمة المقدمة

من خلال هذه التكاليفات، زودنا شركة "تنمية كابيتال" باستشارات قانونية استراتيجية وذات توجّه تجاري، تجمع بين العمق التنظيمي والتنفيذ العملي. وقد مكن عملنا العميل من التنقل بثقة في البيئات التنظيمية المعقدة، وإدارة الاعتبارات القانونية العابرة للحدود، وتنفيذ معاملات عالية القيمة بالتوافق التام مع المعايير التنظيمية السعودية.

تنمية كابيتال

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

ضمن إطار التعاون مع شركة وثير العالمية، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التصنيع، قدمت شركة إسناد مجموعة من الخدمات القانونية التي تلبي احتياجات القطاع الصناعي والعمل على تطويره، بما يدعم الامتثال التنظيمي، ويعزز سلامة العقود والاتفاقيات والتعاملات التشغيلية داخل الشركة، ودراسة فرص التوسع للشركة.

ارتكزت أعمالنا القانونية على تقديم استشارات متخصصة في الموضوعات المرتبطة بما يلي:

- 01 عقود الوكالات التجارية والتوريد وسلاسل الإمداد، بما يشمل مراجعة الشروط التعاقدية والتزامات الأداء والتسليم.
- 02 الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة، ومراعاة الجوانب التنظيمية ذات العلاقة بالتصاريح والموافقات الرسمية.
- 03 دعم عمليات التعاقد مع الموردين والموزعين من خلال مراجعة العقود وصياغتها بما يحمي المصالح التجارية والتشغيلية للشركة.
- 04 تقديم الرأي النظامي حول سياسات الموارد البشرية والسلامة المهنية، بما يعزز من امتثال الشركة لنظام العمل.

تم تنفيذ هذه المهام بالتكامل مع الإدارات المختصة في الشركة (الإدارة التشغيلية، العقود، الموارد البشرية، المشتريات)، ووفق احتياجات العمل، بما يحقق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والامتثال النظامي.

يعكس هذا التعاون قدرة شركتنا على دعم الشركات في مجال الصناعة بحلول قانونية فعّالة، تراعي طبيعة القطاع وتحدياته، وتؤكد التزامنا بتقديم خدمات قانونية مهنية تواكب تطورات شركائنا.

اسم المشروع: مشروع تقديم الخدمات القانونية لشركة وثير العالمية



شركة وثير العالمية
wathair Global

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

في إطار الشراكة الفاعلة مع مجموعة تاج القابضة، تتولى شركتنا منذ أكثر من عامين متتاليين تقديم حزمة من خدمات التوثيق القانونية المتخصصة، التي تهدف إلى دعم سير الأعمال القانونية والإدارية في المجموعة، وضمان توثيق تعاملاتها الرسمية وفق الأصول النظامية والمعايير المعتمدة لدى الجهات ذات العلاقة. وقد شملت هذه الخدمات كلا من الشركة القابضة وشركاتها التابعة، وذلك ضمن نطاق خدمات قانونية متكاملة، تغطي مختلف الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمجموعة.

وتنوعت الخدمات المقدمة لتشمل توثيق العشرات من المعاملات والوكالات، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، في مجالات متعددة، أبرزها:

- 01 الوكالات الداخلية المرتبطة بالتمثيل أمام الجهات القضائية والإدارية، كالمحاكم، وكتابات العدل، ووزارة العدل، وغيرها.
- 02 الوكالات الخارجية ذات العلاقة بتمثيل المجموعة أمام السفارات والقنصليات والجهات الرسمية خارج المملكة. توثيق قرارات الشركاء، وتحديث السجلات التجارية، وتوثيق الاتفاقات ذات الطابع التنظيمي أو المؤسسي.
- 03 التعامل مع الجهات الأمنية والحكومية فيما يخص منح أو تعديل الصلاحيات الرسمية لبعض موظفي المجموعة أو ممثليها النظاميين.
- 04 خدمات التوثيق لدى وزارة الخارجية وسائر الجهات ذات العلاقة بتصديق المستندات والمحركات الرسمية ذات البعد الدولي.

وقد نُفذت هذه الخدمات بالتنسيق المباشر مع الإدارات ذات العلاقة داخل المجموعة، لا سيما مجلس إدارتها، وإدارتها القانونية، بما يضمن التكامل مع أهداف المجموعة واحتياجاتها المستمرة، وسلاسة إنجاز العمليات. ويجسد هذا المشروع خبرة الشركة في تقديم خدمات التوثيق المتخصصة والممتدة زمنياً، وإلمامها التام بمتطلبات الجهات الرسمية، وقدرتها على التعامل مع الحالات العاجلة والمعقدة ضمن أطر نظامية دقيقة. كما يعكس التزامنا بدعم شركائنا في تحقيق أهدافهم التشغيلية والتوسعية، عبر تقديم خدمات احترافية وموثوقة تُساهم في حماية مراكزهم القانونية وتيسير أعمالهم اليومية.

اسم المشروع: مشروع تقديم خدمات التوثيق لمجموعة تاج القابضة



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: مشروع تشغيل الإدارة القانونية لشركة رواد الفاخر

في واحدة من أبرز شراكاتنا، تولّت إسناد للاستشارات القانونية وحوكمة الأعمال تشغيل الإدارة القانونية لشركة رواد الفاخر، حيث قدمنا نموذجًا متكاملًا لتفعيل الإدارة القانونية بمرونة، وفاعلية، واحترافية عالية.

خلال فترة التعاون، قدم فريق إسناد باقة متكاملة من الخدمات القانونية المتخصصة، التي ساهمت في تقليل المخاطر، وتعزيز الامتثال، وتسريع دورة التحصيل، وقد شملت ما يلي:

- 01 أكثر من 12 استشارة قانونية احترافية، تغطّي نظام العمل، والعلامات التجارية، والإجراءات الجزائية، والمحاكم التجارية.
- 02 مراجعة 3 عقود دولية، تضمنت تحليل البنود الحساسة، ورفع التوصيات، والاجتماع مع الإدارة لتقديم شرح استباقي للمخاطر التعاقدية.
- 03 أكثر من 5 خدمات تأسيسية وتشغيلية للشركة، منها عزل المدير، وتعديل عقد التأسيس، وربط الجهات الحكومية بالإدارة الجديدة، لضمان الوصول لجميع الخدمات الحكومية.
- 04 حضور أكثر من 70 جلسة صلح مع العملاء المتعثّرين، للتوصل إلى تسويات ودية، وجدولة مديونيات، مع متابعة تحصيل المبالغ المالية بالتنسيق مع الإدارة المالية.
- 05 تسجيل علامة تجارية تم وفق متطلبات الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
- 06 أكثر من 16 جلسة قضائية، شملت دراسة مستندات القضية، وتحليلها، والترافع في الجلسات أمام جميع المحاكم، وصياغة صحائف الدعوى والمذكرات الجوابية ولوائح الاعتراض، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخل الشركة، لجمع المعلومات اللازمة.



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تقديم الاستشارات القانونية الاستراتيجية وهيكلية الشركات **اسم المشروع:**

قدّمت شركتنا لشركة مدارك دعماً استشارياً قانونياً متكاملاً عبر الجوانب الرئيسية المتعلقة بالشؤون المؤسسية والاستثمارية والحوكمة، مع تركيز خاص على دعم استراتيجية نموها وتعزيز إطارها القانوني الداخلي.

نطاق العمل

01 الدعم القانوني لحملات الاستثمار

عملنا كمستشارين قانونيين لشركة مدارك فيما يتعلق بحملاتها الاستثمارية، حيث قدمنا إرشادات قانونية مستمرة لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية وهيكلية الأنشطة الاستثمارية بشكل فعّال.

02 استشارات الحوكمة والشؤون الدستورية

شملت خدماتنا تقديم الاستشارات القانونية بشأن النظام الأساس للشركة وإطارها الدستوري، بما يضمن التوافق مع الأنظمة واللوائح المؤسسية المعمول بها وأفضل الممارسات. كما قدمنا دعماً قانونياً مستمراً لكل من:

- المساهمين
- أعضاء مجلس الإدارة

وقد أسهم هذا الدعم في تمكين اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة.

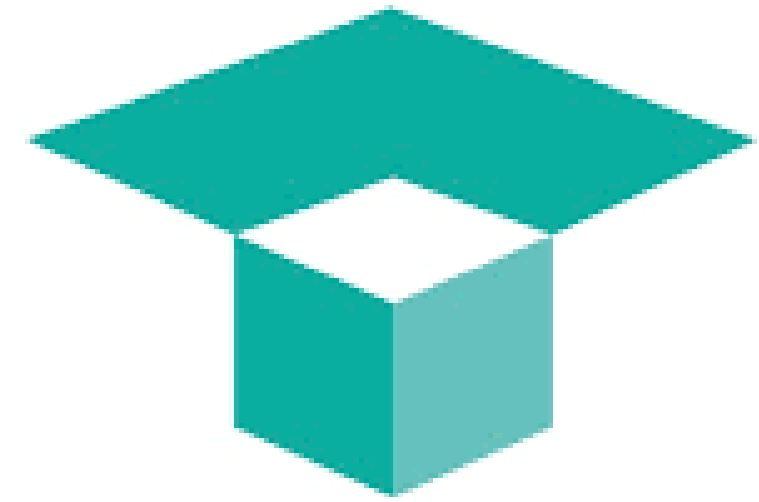
03 برنامج تملك الموظفين للأسهم (ESOP)

قمنا بتصميم وتنفيذ برنامج مخصص لتملك الموظفين للأسهم لشركة مدارك، مع تقديم دعم قانوني متكامل شمل ما يلي:

- هيكلية البرنامج بما يتوافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح المؤسسية في المملكة العربية السعودية.
- إعداد سياسة البرنامج والقواعد المنظمة له.

مواءمة البرنامج مع ترتيبات المساهمين واعتمادات مجلس الإدارة وأهداف الحوافز طويلة الأجل.

ضمان الوضوح القانوني وقابلية إنفاذ آليات مشاركة الموظفين في البرنامج.



مَدَارِك
MADARK

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تقديم الاستشارات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحسابات الضمان (Escrow Accounts) وآليات إدارتها بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. دراسة وتحليل نموذج عمل شركة لازم لإدارة حسابات الضمان وتقييم مدى توافقه مع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، لا سيما نظام المدفوعات وخدماتها واللوائح التنفيذية ذات الصلة. إعداد وصياغة ومراجعة اتفاقيات إدارة عمليات الضمان (Escrow Account Management Agreements) بما يضمن حماية الأطراف وتنظيم الالتزامات التشغيلية والتعاقدية. مراجعة الإجراءات التشغيلية والحوكمة المرتبطة بإدارة حسابات الضمان واقتراح التعديلات القانونية والتنظيمية اللازمة لتعزيز الامتثال وتقليل المخاطر.

اسم المشروع:

إدارة حسابات الضمان لشركة لازم للتقنيات المالية



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تقديم خدمات قانونية وعقارية من قبل المحامي محمد الماضي مدير إدارة التقاضي، تشمل:

- مراجعة والتحقق من العقود العقارية.
- متابعة إجراءات نقل الملكية والرهن وفك الرهن العقاري.
- إضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية للعملاء المتعلقة بالخدمات والتمويل العقاري، بما يساهم في تسهيل الإجراءات وضمان توافيقها مع الأنظمة ذات العلاقة.

حيث تجاوزت عمليات نقل الملكية والرهن وفك الرهن لأكثر من ٢٥٠٠ عملية من خلال منصة الموثق.

اسم المشروع: تقديم خدمات قانونية لبنك البلاد



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

في إطار دعم الاستثمارات التقنية والصناعية داخل المملكة العربية السعودية، تولت شركتنا تقديم الخدمات القانونية والاستشارية المتعلقة بإعداد وصياغة اتفاقية شراكة واستثمار مشترك بين عدد من الجهات المتخصصة في قطاع التقنية والتصنيع، بهدف تأسيس وتشغيل مشروع صناعي متخصص في تجميع أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة اللوحية لخدمة أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وشملت الأعمال القانونية المقدمة إعداد وصياغة اتفاقية الشراكة بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة، وتنظيم العلاقة بين الأطراف من الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية، بالإضافة إلى تحديد الالتزامات والمسؤوليات وآليات الحوكمة وإدارة المشروع.

وتنوعت الخدمات المقدمة ضمن المشروع لتشمل عدة جوانب نظامية واستثمارية، من أبرزها:

- تنظيم هيكل الشراكة ونسب الملكية ورأس المال بين الأطراف.
- إعداد البنود المنظمة للإدارة والحوكمة وآليات اتخاذ القرار.
- صياغة الأحكام المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والسرية وعدم المنافسة.
- تنظيم آليات توزيع الأرباح، ونقل الحصص، وتسوية النزاعات وإنهاء الاتفاقية.

وقد جرى تنفيذ المشروع بالتنسيق المباشر مع الأطراف ذات العلاقة بما يضمن تحقيق الأهداف الاستثمارية والتنظيمية للمشروع، مع الحرص على بناء إطار قانوني متكامل يدعم استدامة الشراكة ويعزز فرص نجاح المشروع على المدى الطويل.

اسم المشروع:

مشروع إعداد وصياغة اتفاقية شراكة واستثمار مشترك لإنشاء مصنع تجميع أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة اللوحية بالمملكة العربية السعودية.

METAVISIO
THOMSON
Computing

D4Ds

Data & Decision Support Consulting
Communication & Information Technology

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع:

تقديم الخدمات القانونية والاستشارية لشركة ديار الوطن للتجارة والمقاولات



شركة ديار الوطن للتجارة والمقاولات (داكو)
Diyar AlWatan Trading & Contracting Company (DACO)

في إطار الشراكة المهنية المستمرة مع شركة ديار الوطن للتجارة والمقاولات، تتولى شركتنا تقديم حزمة متكاملة من الخدمات القانونية والاستشارية المتخصصة، التي تهدف إلى دعم أعمال الشركة وحماية مصالحها القانونية، وضمان امتثال أنشطتها للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، بما يساهم في تعزيز استقرارها التشغيلي ودعم خططها التنموية والتوسعية.

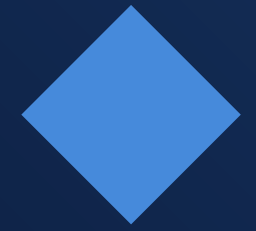
وقد شملت الخدمات المقدمة مختلف الجوانب القانونية المرتبطة بأعمال الشركة التجارية والمقاولاتية والعقارية والإدارية، وذلك ضمن إطار من الدعم القانوني المستمر الذي يواكب احتياجات الشركة ومتطلبات أعمالها المتنامية.

وتنوعت الخدمات المقدمة لتشمل العديد من المجالات القانونية، أبرزها:

- الترافع والمتابعة القانونية في القضايا التجارية، وما يرتبط بها من منازعات ناشئة عن العقود والاتفاقيات والالتزامات المالية والعلاقات التجارية المختلفة.
- تمثيل الشركة ومتابعة القضايا الإدارية أمام الجهات واللجان المختصة، وإعداد المذكرات والردود القانونية اللازمة بما يحقق حماية مصالحها والمحافظة على حقوقها النظامية.
- تقديم الدعم القانوني في القضايا العقارية بمختلف أنواعها، بما يشمل دراسة النزاعات العقارية ومراجعة المستندات والعقود ذات الصلة، وتقديم الحلول القانونية المناسبة لحماية المراكز القانونية للشركة. تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة للإدارة التنفيذية والإدارات ذات العلاقة، بما يساهم في دعم اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر القانونية، وضمان سلامة الإجراءات والتعاملات المختلفة.

وقد نُفذت هذه الخدمات بالتنسيق المباشر مع مسؤولي الشركة وإداراتها المختصة، بما يضمن التكامل مع أهدافها التشغيلية والاستثمارية، وسرعة الاستجابة لمتطلباتها القانونية، وتقديم الدعم اللازم في مختلف الملفات والقضايا.

أبرز الأعمال والمشاريع في القطاع غير الربحي



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تقديم الاستشارات القانونية والتنظيمية المتعلقة بعدد من الفرص الاستثمارية المقترحة لشركة أوقاف جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والهادفة إلى تطوير وإنشاء أكاديميات متخصصة داخل الحرم الجامعي.

وشمل نطاق العمل دراسة الإطار التنظيمي الحاكم لأوقاف الجامعات، بما في ذلك اللائحة المنظمة لإدارة أوقاف الجامعات الصادرة من مجلس شؤون الجامعات، وتقييم نموذج العمل المقترح من الناحيتين القانونية والحوكومية، واقتراح التعديلات اللازمة لتعزيز توافقه مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة، والحد من المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بإدارة الوقف ومسؤولية نظاره.

اسم المشروع: مشروع دراسة اتفاقيات شراكة لإنشاء أكاديميات متخصصة

شركة أوقاف
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
PNU Endowment Company



أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

اسم المشروع: تقديم الاستشارات القانونية لإدارة التنفيذية بالجمعية

تولت شركتنا تقديم الخدمات والاستشارات القانونية لإدارة التنفيذية بجمعية أصدقاء المرضى، وذلك بهدف دعم الأعمال الإدارية والتنظيمية للجمعية، وضمان توافق أعمالها وإجراءاتها مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي.

وشملت الخدمات المقدمة تقديم المشورة القانونية حيال المسائل الإدارية والتنظيمية، ودراسة الموضوعات القانونية المرتبطة بأعمال الجمعية، إلى جانب دعم الإدارة التنفيذية في مراجعة وصياغة العقود والاتفاقيات والخطابات الرسمية، بما يساهم في تعزيز كفاءة العمل المؤسسي والحد من المخاطر القانونية.

وتنوعت الأعمال القانونية المقدمة ضمن المشروع لتشمل:

- تقديم الاستشارات القانونية المتعلقة بالأعمال الإدارية والتنظيمية للجمعية.
- دعم الإدارة التنفيذية في معالجة المسائل القانونية اليومية ورفع مستوى الامتثال النظامي.

وقد نُفذت الخدمات بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للجمعية بما يحقق متطلبات العمل المؤسسي، ويساهم في تعزيز الحوكمة والامتثال ودعم أهداف الجمعية الإنسانية والتنمية.



جمعية أصدقاء المرضى

أبرز المشاريع والأعمال

التعريف بالمشروع:

تنفيذ دراسة لتقييم مسؤولية الإدارة التنفيذية في مؤسسة أهلية

تضمنت:

- تقييم الوقائع والمستندات المتوفرة
- تحليل الأدوار والصلاحيات والقرارات التنفيذية في ضوء نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللوائح المنظمة للقطاع غير الربحي
- تحديد المسؤوليات النظامية المحتملة
- تقديم عرض بهذا الخصوص حيال الإجراءات المناسبة اتخاذها.

اسم المشروع: مشروع دراسة مسؤولية الادارة التنفيذية في المؤسسات الأهلية



حفظ النعمة

Grace Preservation

فريق إسناد



مزيد السمدان

الشريك المؤسس

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون والأنظمة من جامعة سعودية معتمدة.
- أكمل عددًا من البرامج التدريبية والشهادات المهنية في مجالات الحوكمة، الامتثال، إدارة المخاطر، العقود الحكومية، والتشريعات التنظيمية.
- يمتلك فهمًا عميقًا للتشريعات السعودية وأنظمة الجهات الرقابية مثل: وزارة الموارد البشرية، وزارة التجارة، هيئة السوق المالية، هيئة المحتوى المحلي، الهيئة العامة للعقار، وغيرها.
- مطلع على أفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة (مثل مبادئ OECD وCOSO)، ويجيد مواهمتها مع البيئة النظامية المحلية.

نبذة عامة

محامٍ ومستشار قانوني بخبرة مهنية تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا، تنوعت بين القطاعات الحكومية والخاصة، متخصص في تقديم الاستشارات القانونية والإدارية، وصياغة الأنظمة والسياسات، وبناء نماذج الحوكمة المؤسسية. يتمتع بخبرة عملية في إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية الكبرى، وبالأخص في مجال الحوكمة المؤسسية والتحول المؤسسي.

ساهم في حوكمة أكثر من (6) شركات رائدة في القطاع الخاص، وقاد تنفيذ مشاريع حوكمة وتطوير إداري لعدد من الجهات الحكومية، منها المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية (وقاء)، حيث أشرف على إعداد اللوائح والسياسات الداخلية، وتطوير آليات العمل المؤسسي، وضمان الالتزام التنظيمي.

تولى كذلك مسؤوليات رئيسية في مشاريع التحول المؤسسي، منها مشروع التحول والتسكين في عدد من الجهات العامة، مع خبرة مباشرة في التمثيل القضائي لأكثر من (50) شركة أمام الجهات القضائية والتنفيذية، مما أكسبه كفاءة عالية في الترافع القانوني والتعامل مع القضايا التجارية والإدارية والعملية.

خبراته

- إدارة وصياغة العقود والاتفاقيات الحكومية والتجارية
- إعداد اللوائح الداخلية والسياسات التشغيلية
- تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة
- التفاوض وإدارة النزاعات القانونية
- صياغة التشريعات والأنظمة بما يتماشى مع القوانين السعودية
- كما يتمتع بفهم عميق للأنظمة السعودية والإجراءات القضائية والتنظيمية، مما يجعله عنصرًا فعالًا في دعم الجهات نحو الامتثال وتحقيق الاستدامة القانونية والإدارية.

من مهارته

- إدارة المشاريع القانونية والتنظيمية: تخطيط وتنفيذ المبادرات القانونية والتنظيمية من التخطيط وحتى الإغلاق.
- صياغة الأنظمة واللوائح والسياسات: تطوير وصياغة الأدلة التنظيمية، الأدلة التشغيلية، لوائح العمل، السياسات الداخلية.
- حوكمة الشركات والجهات الحكومية: تصميم هياكل الحوكمة، إعداد ميثاق اللجان، تطوير نماذج التقارير الدورية.
- الامتثال والرقابة القانونية: وضع آليات للامتثال، إدارة المخاطر القانونية، تطوير منهجيات الرقابة الداخلية.
- إدارة العقود والتفاوض: مراجعة وصياغة العقود الحكومية والتجارية، التفاوض بشأن البنود الرئيسية، إعداد نماذج عقود متكاملة.
- التمثيل القضائي: الترافع أمام المحاكم بكافة درجاتها، إعداد اللوائح القانونية، وإدارة النزاعات باحترافية عالية.
- صياغة التشريعات والأنظمة: إعداد وصياغة تشريعات داخلية وأنظمة تنظيمية متوافقة مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في المملكة.

القطاعات التي خدمها

- القطاع الحكومي: من خلال مشاريع تحول مؤسسي، صياغة أنظمة داخلية، تطوير لوائح وإجراءات.
- القطاع الخاص: في تأسيس الشركات، إعادة الهيكلة، صياغة العقود، الحوكمة، وتطوير سياسات الموارد البشرية.
- القطاع غير الربحي: تطوير السياسات الداخلية، كتابة اللوائح التنظيمية، وتقديم استشارات حوكمة الجمعيات والمؤسسات.
- القطاع القضائي: عبر التمثيل القضائي لمجموعة واسعة من العملاء في النزاعات التجارية والإدارية.

الخصائص المهنية

- دقة عالية في الصياغة القانونية باللغة العربية.
- قدرة على الربط بين الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية.
- تميز في إدارة فرق العمل متعددة التخصصات داخل المشاريع القانونية والتنظيمية.
- قدرة على تقديم عروض قانونية وفنية بشكل احترافي أمام اللجان والمجالس التنفيذية.
- يجيد التعامل مع المشاريع ذات الأولوية الوطنية.



عاصم التميمي

الشريك الإداري

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة الأمير سلطان (PSU) بدرجة امتياز

حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة الملك سعود (KSU) بمرتبة الشرف الأولى

شهادة التأهيل العامة للأوراق المالية (CME-1)

شهادة التفاضل ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CME-2)

نبذة عامة

- تولّى عاصم بوصفه نائب رئيس تنفيذي لشركة إسناد للاستشارات القانونية وحوكمة الأعمال، بالإشراف وإدارة المشاريع الاستشارية، وأبرز المشاريع التنظيمية التي أدارها مشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، ومشروع دراسة الوضع الراهن لمشروع نظام مشاركة البيانات ومشروع نظام تحقيق الإيرادات، ويعدّ عاصم خبيراً في رسم السياسات وإعداد مشاريع الأنظمة والتشريعات ومراسل دراستها، والمكتسبة من أعماله بالجهات التنظيمية والإشرافية بالمملكة؛ إذ تركّزت أعماله في مجال الأسواق المالية، وأنظمة الشركات، والحوكمة، والقانون الدولي، والخدمات اللوجستية والبريدية.
- عاصم جمع بين القدرات الأكاديمية العالية ونجاحه في قطاع الأعمال، إذ تخرّج من كلية الحقوق وهو الثاني على دفعته، والأول على دفعته في ماجستير إدارة الأعمال. ويعدّ عاصم من الكوادر السعودية التي جمعت بين القانون وإدارة الأعمال بما يقلّص الفجوات بين العقلية القانونية وعقلية الأعمال في تقديم خدماته للمتعاملين معه، شغل عاصم منصب مدير إدارة الاستشارات النظامية في المجال اللوجستي والبريدي بوزارة النقل والخدمات اللوجستية وتخلل عمله مجموعة من المنجزات المتمثلة في استصدار سياسات عامة قطاعية وتمثيل المملكة في المحافل والمفاوضات الدولية.
- كما قدّم خلال عمله في هيئة السوق المالية مجموعة متنوعة من الدراسات والاستشارات القانونية للهيئة المتصلة بحوكمتها الداخلية أو بنطاقها الإشرافي على الشركات المدرجة والصناديق الاستثمارية والشركات المالية وإجراءات مكافحة غسل الأموال. كما تخلّل عمله في الهيئة إنجازات تنظيمية نوعيّة.
- عمل ضمن فريق مشروع نظام الشركات الجديد إلى حين صدوره، وقد تخلل إعداد النظام دراسته وفق أفضل الممارسات الدولية ومنها ولاية ديلوير، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والإمارات. كما عمل على مشروع نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات والتوصيات الأربعين لمجموعة العمل الدولية. كما عمل على مراجعة مشروع نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، وتعديل نظام غير السعوديين للعقار، وإعداد نظام مقدمي خدمة حجاج الخارج، ومجموعة من اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.

نبذة عامة

- كما قدّم خلال عمله في هيئة السوق المالية مجموعة متنوعة من الدراسات والاستشارات القانونية للهيئة المتصلة بحوكمتها الداخلية أو بنطاقها الإشرافي على الشركات المدرجة والصناديق الاستثمارية والشركات المالية وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- كما تخلّل عمله في الهيئة إنجازات تنظيمية نوعيّة من خلال عمله على استصدار نظام الشركات الجديد، نظام مكافحة غسل الأموال، نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، نظام تملك غير السعوديين للعقار، نظام مقدمي
- خدمة حجاج الخارج، ومجموعة من اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
- كما عمل قبل انضمامه للهيئة كمحامي متدرب في مكتب محاماة وتولّى العديد من القضايا الإدارية والتجارية، وتقديم خدمات استشارية للشركات.

المشاريع المتصلة بالأنظمة والسياسات العامة

- عمل ضمن فريق مشروع نظام الشركات الجديد إلى حين صدوره، وقد تخلل إعداد النظام دراسته وفق أفضل الممارسات الدولية ومنها ولاية ديلوير، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والإمارات. كما عمل على مشروع نظام مكافحة غسل الأموال
- ولائحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات والتوصيات الأربعين لمجموعة العمل الدولية. كما عمل على مراجعة مشروع نظام مهنة
- المحاسبة والمراجعة، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، وتعديل نظام تملك غير السعوديين للعقار، وإعداد نظام مقدمي خدمة
- حجاج الخارج، ومجموعة من اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
- شارك عاصم في إعداد وتطوير سياسة عامة لقطاع البريد بالمملكة من دراسة التوجهات والدراسات المعدة من المنظمات الدولية، وإعداد سياسة تراعي الوضع الراهن وتسعى لتحديد التوجهات المستقبلية لمعالجة الفجوات الحالية والمتوقعة.

مشاريع تنظيم الجهات الحكومية

- عمل على مجموعة مشاريع منها مشروع تنظيم الأكاديمية المالية من مرحلة الإعداد والدراسات المقارنة، ومشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، وتنظيم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

مشاركاته في المنظمات والعمل الدولي

- إدارته للفريق الفني بالوفد السعودي المسؤول عن التفاوض في مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي المشكل من 192 دولة، والتي نتج عنها مجموعة قرارات جوهرية على مستوى قطاع البريد حول العالم وأطلق على أحد تلك القرارات في المؤتمر كمنجز يحسب لمؤتمر الرياض بـ"حلّ الرياض".
- كما شارك عاصم كممثل عن الوزارة في الفريق الفني التفاوضي للتجارة الإلكترونية، والفريق الفني التفاوضي للخدمات؛
- المتعلقين بمبادرات متصلة بمنظمة التجارة العالمية.
- كما شارك في أكثر 130 اجتماعاً دولياً سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي متعدد الأطراف أو الثنائي.
- كما شارك في فريق هيئة السوق المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للحصول على العضوية الكاملة في مجموعة العمل المالي (FATF)

تجاربه في الحوكمة

- شارك في تمثيل الجهات الحكومية في أكثر من (50) موضوع في هيئة الخبراء وما يزيد عن (150) اجتماعاً، أغلبها متصلة
- بمشاريع تنظيمية، والتي أكسبته فهماً عميقاً للتحديات المتصلة بمناقشة الجهات وتوجهات مركز الحكومة في التعامل مع المشاريع
- التنظيمية التي تعرض عليه.
- كما عمل قبل انضمامه للهيئة كمحامي متدرب في مكتب محاماة وتولّى العديد من القضايا الإدارية والتجارية، وتقديم
- خدمات استشارية للشركات.

فريق إسناد



عزام الطريسي

مستشار قانوني جنائي
(عضو سابق في النيابة العامة)

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

- حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الانظمة والشريعة بجامعة القصيم .
- حاصل على الدبلوم العالي في القانون الجنائي من المعهد العالي للقضاء بجامعة الامام محمد بن سعود.
- شهادة محترف الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام الرقابي (GRCP) من المنظمة البريطانية (ICAS).
- حصل على عدة شهادات تدريبية قانونية من أكاديمية النيابة العامة للتدريب .

الخبرات المهنية

- شغل منصب محقق في النيابة العامة، وتولى إدارة ومعالجة أكثر من (3000) قضية جنائية وتنظيمية متنوعة، شملت عدة مجالات قانونية متخصصة، مع خبرة متقدمة في تطبيق وتفسير الأنظمة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك: نظام الإجراءات الجزائية، نظام المرافعات الشرعية، نظام مكافحة الاحتيال المالي وخبانة الأمانة، نظام مكافحة غسل الأموال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، إلى جانب عدد من الأنظمة ذات العلاقة.
- اكتسب خبرة متخصصة في التحقيق بالقضايا المالية المعقدة المرتبطة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، بما في ذلك جرائم الفساد المالي والإداري، والجرائم الاقتصادية ذات الطابع التنظيمي والجزائي.
- أدار مراجعة وتحليل التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن المحاسبين القانونيين والخبراء الماليين في القضايا محل التحقيق، مع مناقشة النتائج الفنية مع الأطراف ذات العلاقة وتقييم أثرها القانوني والإجرائي.
- مارس مهام الادعاء العام أمام المحاكم المختصة، وتولى إعداد وصياغة لوائح الدعوى العامة والمذكرات القانونية، وتمثيل جهة الادعاء في القضايا الجزائية المتعلقة بالحق العام.
- كُلف بتمثيل النيابة العامة أمام المحاكم المختصة في مختلف درجات التقاضي، بما في ذلك استئناف الأحكام وطلبات النقض، مع متابعة الإجراءات القضائية وإعداد المرافعات القانونية ذات الصلة.
- باشر القضايا الجنائية الجسيمة والحساسة التي تستوجب الاستجابة الفورية، بما في ذلك الإشراف على مسرح الجريمة، وتوجيه جهات الضبط الجنائي بالإجراءات النظامية اللازمة، وإعداد المحاضر والتقارير الإجرائية المرتبطة بالقضية.
- عمل في التحقيق بالجرائم العابرة للحدود ضمن إطار التعاون القضائي والدولي، وتعامل مع القضايا الواردة من جهات ودول أجنبية وفق الأنظمة والاتفاقيات ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية.

الخبرات الاستشارية

- عمل مستشارًا قانونيًا في إحدى شركات التطوير والاستثمار العقاري، وقدم الاستشارات القانونية المتعلقة بالمعاملات العقارية، وصياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات، ودعم الامتثال التنظيمي، وإدارة المخاطر القانونية المرتبطة بالمشاريع والاستثمارات العقارية.
- عمل مستشارًا قانونيًا متعاونًا مع عدد من مكاتب المحاماة، وقدم الدعم والاستشارات القانونية في مختلف القضايا والمعاملات، بما يشمل إعداد المذكرات القانونية، وصياغة العقود، ومراجعة المستندات، وتقديم الرأي القانوني وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها

خبراته في تطوير الأعمال

- يمتلك خبرة في تطوير الأعمال القانونية لدى شركات ومكاتب المحاماة، من خلال:
 1. المساهمة في بناء العلاقات مع العملاء
 2. تطوير الخدمات القانونية
 3. إعداد العروض الفنية والمالية
 4. تعزيز فرص النمو والتوسع
 5. دعم استراتيجيات التسويق القانوني وتحسين تجربة العملاء.

فريق إسناد



محمد الماضي
مدير إدارة التقاضي

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

- حاصل على درجة الماجستير قانون من جامعة ولاية بنسلفانيا، ستيت كولج
- تخصص بقانون الملكية الفكرية مثل حقوق النشر والعلامات التجارية.
- تخصص بقانون الشركات مثل تخطيط الأعمال للاندماج، والاستحواذ، وصياغة العقود.
- حاصل على درجة البكالوريوس قانون من جامعة الملك سعود، الرياض

نبذة عامة

محام ممارس ومستشار قانوني، يتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ثماني سنوات، ومرخص من وزارة العدل في المملكة العربية السعودية. حاصل على درجة الماجستير (LL.M) في تخصص الملكية الفكرية وتخصص الشركات من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الملك سعود. شغل عدة مناصب قانونية متقدمة، من بينها مستشار قانوني لأحد البنوك، حيث قدم خدماته القانونية في المجالات العقارية، لا سيما ما يتعلق بنقل الملكية والرهن العقاري، كما تولّى إدارة التقاضي والمرافعات في إحدى شركات المحاماة، وأسهم بفاعلية في تحقيق أهداف الإدارة وتطوير أدواتها. مثل عملاءه في العديد من القضايا أمام الجهات القضائية وشبه القضائية على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، وقدم عددًا كبيرًا من الاستشارات القانونية، وشارك في إعداد الدراسات والتحليلات القانونية اللازمة لدعم متخذي القرار. كما ساهم في صياغة السياسات والإجراءات الداخلية في عدد من الجهات الحكومية والخاصة.

يحمل عدة تراخيص مهنية، من بينها:

- ترخيص محام معتمد من وزارة العدل.
- ترخيص موثق معتمد من وزارة العدل.
- ترخيص من الهيئة العامة للعقار في أعمال التسجيل العيني للعقار.
- ترخيص من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتقديم الاستشارات العمالية.
- كما حصل على عدد من الشهادات المهنية المتخصصة، أبرزها:
- شهادة معتمدة في حوكمة الشركات.
- شهادة معتمدة في أمانة المجالس.
- زمالة المستشار الشرعي من جمعية "قضاء".
- شهادة الدورة العامة عن الملكية الفكرية من منظمة WIPO الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

الخلفيات العلمية

- نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
- صياغة العقود.
- التشريعات.
- أمانة سر اللجان.
- نظام الملكية الفكرية
- القضايا والمرافعات.
- الاستشارات القانونية.
- كتابة التقارير القانونية.
- الحوكمة.

خبراته في إدارة التقاضي

- التشريعات والسياسات.
- المرافعات والقضايا.
- الأنظمة.
- الاستشارات القانونية.
- صياغة العقود
- صياغة المذكرات واللوائح القانونية

خبراته في المشاريع التنظيمية

- مشروع إعداد وصياغة سياسات وإجراءات إدارة القضايا والمرافعات لأمانة منطقة الرياض.
- مشروع الاستشارات القانونية للهيئة العليا للأمن الصناعي.
- مشروع القضايا والمرافعات من خلال التمثيل النظامي للجامعة السعودية الإلكترونية.
- مشروع حوكمة شركة سدو لحلول الأعمال.

فريق إسناد



مرتجى السبع

مدير إدارة الاستشارات والعقود

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

- حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الملك فيصل.
- زمالة المستشار الشرعي في الفقه المالية وتسوية المنازعات من جمعية قضاء.
- محوكم شركات دولي معتمد من أكاديمية لندن للحوكمة والالتزام

نبذة عامة

حاصل على درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى، ومن ضمن العشرة الأوائل على دفعته. يشغل حاليًا منصب مستشار قانوني ومدير لإدارة الاستشارات والعقود في شركة "إسناد"، حيث تولّى قيادة وإدارة مشاريع قانونية وتشريعية متنوعة، شملت تقديم الاستشارات القانونية للجهات العامة والخاصة، والمساهمة في تطوير مشاريع الحوكمة، وصياغة العقود، وتأسيس الشركات، واستخراج التراخيص الاستثمارية.

من أبرز إنجازاته:

- إعداد تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية في القطاع.
- إعداد مشروع نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، والتعديل على لائحته التنفيذية.
- صياغة اللوائح التنظيمية المرتبطة بالأنشطة الأمنية الخاضعة لاختصاص الهيئة العليا للأمن الصناعي.

يتميز مرتجى باطلاع قانوني واسع يشمل الأنظمة والتشريعات السعودية، والدراسات الفقهية، والتطبيقات القضائية، إلى جانب الأنظمة المقارنة في دول الخليج ومصر ولبنان والعراق وفرنسا. كما يتمتع بخبرة معرفية متقدمة في القوانين الدولية مثل:

- قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985 والمعدل بتاريخ 2006)
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980)
- مبادئ اليونيدروا للعقود التجارية الدولية (الصادرة عن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص – Unidroit، أول إصدار 1994)
- عقود الفيدريك بمختلف أنواعها (الأحمر، الأصفر، الفضي، الأبيض)، وما يتصل بها من قوانين البناء الدولية وتسوية المنازعات التعاقدية.

من خلال هذا الاطلاع القانوني المتنوع، يضيف مرتجى طابعًا علميًا وعمليًا متميزًا على المهام الموكلة إليه، جامعًا بين التخصص الأكاديمي العميق والخبرة المهنية التطبيقية

خبراته في إدارة الاستشارات والعقود

- إدارة مشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل.
- إدارة مشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة.
- إدارة مشروع تقديم الاستشارات القانونية لشركة سدو لحلول الأعمال.
- إدارة مشروع تقديم الاستشارات القانونية للهيئة العليا للأمن الصناعي.
- إدارة مشروع تقديم الاستشارات القانونية لمعهد التنمية والخدمات الاستشارية بجامعة الأميرة نورة

خبراته في المشاريع التنظيمية

- مشروع حوكمة الإدارة القانونية بأمانة منطقة الرياض.
- مشروع حوكمة شركة سدو لحلول الأعمال.
- مشروع حوكمة شركة سوارم لتقنية المعلومات.
- مشروع حوكمة معهد البحوث والدراسات بالجامعة السعودية الإلكترونية.
- مشروع تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل.
- مشروع تعديل نظام الحراسات الأمنية المدنية الخاصة.
- مشروع تقديم الاستشارات القانونية لشركة سدو لحلول الأعمال.
- مشروع تقديم الاستشارات القانونية للهيئة العليا للأمن الصناعي.
- مشروع تقديم الاستشارات القانونية لمعهد التنمية والخدمات الاستشارية بجامعة الأميرة نورة.
- مشروع تقديم الاستشارات القانونية لمعهد البحوث والدراسات بجامعة السعودية الإلكترونية.

فريق إسناد



عائشة الباروت

مدير إدارة المشاريع

وإدارة الحوكمة والتشريعات

الخلفية الأكاديمية

حاصلة على درجة البكالوريوس في الحقوق بمرتبة الشرف من جامعة الملك فيصل.

نبذة عامة

- تمتّع عائشه بخبرة عملية متقدمة في مجالات القانون والحوكمة والامتثال، اكتسبتها من خلال عملها مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، حيث تولّت إدارة وتنفيذ مشاريع متعددة في الحوكمة ومشاريع الأنظمة والاستشارات القانونية. وقد شاركت في مشاريع نوعية مع جهات متنوعة مثل الهيئة العليا للأمن الصناعي، وأمانة منطقة الرياض، ومعهد التنمية والخدمات الاستشارية، ومعهد الاستشارات وطول الأعمال، إضافة إلى الشركات ومكاتب المحاماة.
- تتميز بخلفية أكاديمية قوية، إلى جانب خبرة تشغيلية متنوعة أكسبتها مهارة التخطيط الاستراتيجي، وبناء خطط المشاريع، وإعداد نماذج ومنهجيات العمل التي تسهم في رفع كفاءة العمليات. وتجمع بين الخبرة القانونية والمهارات الإدارية، مما يمكّنها من إدارة مشاريع متنوعة وفق أفضل الممارسات المعتمدة.

الخبرات المهنية

- تمتّع بخبرة في حوكمة الأعمال لدى عدة جهات شملت بذلك؛ إعداد الهياكل التنظيمية، ومصفوفات الصلاحيات، والسياسات والإجراءات، مؤشرات الأداء، الخطط التطويرية، أبرزها: أمانة منطقة الرياض، والهيئة العليا للأمن الصناعي، ومعهد البحوث والدراسات بجامعة حائل، وشركة سدو لحلول الأعمال، ومعهد التنمية والخدمات الاستشارية.
- كما شاركت في إعداد عدد من مشاريع التشريعات النظامية، من أبرزها: تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل وتنظيم الهيئة العليا للأمن الصناعي.
- قامت بإدارة عدد من مشاريع التحول والتسكين مثل: مركز وقاء، والهيئة العليا للأمن الصناعي، والمعهد الوطني للتطوير المهني.
- كما تمتلك خبرة تزيد عن ثلاث سنوات في إدارة وتطوير المشاريع، حيث ساهمت في قيادة وتنفيذ العديد من المشاريع القانونية والتجارية لدى جهات مختلفة مثل مؤسسة القصر الذكي للتجارة، وشركة فنن اللامسة الفنية للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع، ومؤسسة صناديق الابتكار، وشركة ركيزة للمحاماة.
- كما شاركت في عدة مؤتمرات ومبادرات قانونية، وحصدت عددًا من الجوائز المحلية والدولية في منافسات التحكيم التجاري.

خبراتها في إدارة مشاريع الحوكمة والتشريعات

- من خبراتها في إدارة مشاريع الحوكمة والتشريعات على سبيل المثال لا الحصر:
- حوكمة الإدارة القانونية بأمانة منطقة الرياض
 - حوكمة الهيئة العليا للأمن الصناعي
 - حوكمة معهد الدراسات والبحوث بالجامعة السعودية الالكترونية
 - حوكمة شركة سدو لحلول الأعمال
 - حوكمة معهد التنمية والخدمات الاستشارية
 - حوكمة شركة سوارم لتقنية المعلومات
 - حوكمة معهد البحوث والدراسات بجامعة حائل
 - تنظيم المركز الوطني لسلامة النقل، تنظيم الهيئة العليا للأمن الصناعي

خبراته في إدارة مشاريع التحول والتسكين

- من خبراتها في إدارة مشاريع التحول والتسكين على سبيل المثال لا الحصر:
- الهيئة العليا للأمن الصناعي
 - المعهد الوطني للتطوير المعني التعليمي
 - المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها (مركز وقاء).

فريق إسناد



يزيد القميان
مدير إدارة الشركات

الخلفية الأكاديمية

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نبذة عامة

- باحث ومستشار قانوني متخصص في التعاملات التجارية، تأسيس الشركات، الحوكمة، والامتثال، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- يمتلك خبرة عملية تتجاوز ثلاث سنوات في القطاع القانوني والعمل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- عمل على تقديم حلول قانونية متكاملة تدعم الامتثال النظامي وتعزز كفاءة الأعمال، من خلال الجمع بين الفهم النظامي العميق والتطبيق العملي، بما يسهم في حماية المصالح القانونية وتقليل المخاطر التنظيمية.
- كما يتمتع بقدرة عالية على التعامل مع بيئات العمل متعددة الأطراف، وإدارة الملفات القانونية باحترافية، ودعم متخذي القرار في الجوانب القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

الخبرات القانونية والتجارية

- يمتلك خبرة واسعة في تأسيس أكثر من 25 شركة محلية وأجنبية، تشمل:
 - إعداد عقود التأسيس
 - قرارات الشركاء
 - اللوائح الداخلية
 - معالجة المتطلبات النظامية لدى الجهات المختصة
- إضافة إلى خبرته في إعداد هياكل الشركات، والشركات ذات الأغراض الخاصة (SPVs).
- تصميم الأطر التنظيمية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- شارك في دعم ما يزيد عن 65 قضية قانونية في المسارات التجارية والمدنية والمالية، عبر إعداد المذكرات القانونية، والتحليل النظامي، وتقديم الاستشارات الوقائية التي تسهم في تقليل المخاطر وتعزيز الامتثال.

خبرته في الحوكمة والامتثال

- يتمتع بخبرة نوعية في حوكمة الإدارات والجهات الحكومية والخاصة، شملت إعداد الهياكل التنظيمية، اللوائح الداخلية، السياسات والإجراءات، مؤشرات الأداء، مصفوفات الصلاحيات، ومصفوفات تفويض الصلاحيات، وذلك ضمن مشاريع حوكمة نفذها لجهات بارزة مثل:
 - أمانة منطقة الرياض
 - الهيئة العليا للأمن الصناعي
 - معهد التنمية والخدمات الاستشارية (جامعة الأميرة نورة)
 - معهد الاستشارات وطول الأعمال
 - معهد البحوث والدراسات بجامعة حائل
 - شركة سدو لطول الأعمال.
- كما شارك في مشاريع قانونية واستشارية متعددة مع شركات ومكاتب محاماة، أسهم من خلالها في تطوير أطر الامتثال، وتحسين العمليات القانونية، وإعداد الوثائق التنظيمية والتنفيذية بما ينسجم مع الأنظمة السعودية.

المؤهلات المهنية والمهارات

- حاصل على شهادة ICCGO في حوكمة الشركات
- حاصل على شهادة CME-1A الداعمة لخبرته في فهم أنظمة السوق المالية، عمليات الأوراق المالية، وهياكل الصناديق الاستثمارية، إضافة إلى شهادات مهنية في مكافحة غسل الأموال، كشف التزوير والتزييف، القيادة، وإدارة النزاعات.
- يمتلك خبرة قوية في صياغة ومراجعة العقود التجارية والإدارية، واتفاقيات الشراكة، وملاحق المساهمين، وإعداد محاضر الجمعيات العمومية وتمثيل العملاء في اجتماعات الشركات. يتميز بقدرته على التعامل مع الجهات الحكومية والمستثمرين بكفاءة ومهنية عالية.
- لملم بالأنظمة القضائية والتنظيمية في المملكة، ويقدم حلولاً قانونية عملية ووقائية تعزز الامتثال وتدعم اتخاذ القرار لتحقيق أهداف الجهات الحكومية والخاصة.

فريق إسناد



مشعل الهويمل

مستشار شرعي وقانوني (قاضي سابق)

الخلفية الأكاديمية

- حاصل على دبلوم عالي في القانون – معهد الإدارة العامة .
- حاصل على بكالوريوس في الشريعة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حاصل على عدد من البرامج والدورات التخصصية في:
 - قضاء التنفيذ
 - القضاء الإداري
 - قضاء الإلغاء
 - أصول تفسير وتحليل النصوص النظامية
 - التكييف القانوني للوقائع
 - دعاوى التعويض والمسؤولية
 - الحوكمة والامتثال

نبذة عامة

- مختص في القانون والقضاء الإداري وقضاء التنفيذ
- يتمتع بخبرة مهنية وقضائية متقدمة في دراسة وتحليل الأنظمة واللوائح، وإدارة القضايا القانونية والقضائية، وصياغة الأحكام والقرارات والمذكرات القانونية.
- يجمع بين الخبرة الشرعية والتأهيل القانوني المتخصص، مما مكّنه من تقديم معالجات قانونية دقيقة وطول عملية تتوافق مع الأطر النظامية والتنظيمية.
- اكتسب خبرته من العمل في السلك القضائي وممارسة الاستشارات القانونية، مما أكسبه فهماً عميقاً للأنظمة واللوائح والإجراءات القضائية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية. يجمع في ممارسته المهنية بين التأصيل الشرعي والخبرة العملية والرؤية القانونية الاستراتيجية، بما يمكنه من معالجة القضايا المعقدة، وتحليل المخاطر القانونية، وصياغة الحلول القانونية التي تدعم استقرار الأعمال وتعزز الامتثال النظامي والحوكمة المؤسسية.

خبرته في التقاضي

- يمتلك خبرة واسعة في أعمال التقاضي والقضاء الإداري والتنفيذي، اكتسبها من خلال عمله في المحاكم الإدارية التابعة لـ ديوان المظالم، حيث شارك في نظر القضايا الإدارية والتأديبية والقضايا ذات الطابع النظامي، وأسهم في إصدار أكثر من 400 حكم قضائي بعد إدارة ما يزيد على 6,500 جلسة قضائية، مع التركيز على التحليل النظامي وتطبيق الأنظمة واللوائح على الوقائع محل النزاع.
- كما تولى أعمال قضاء التنفيذ والإشراف على دوائر التنفيذ ومتابعة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، حيث باشر أكثر من 20,000 طلب تنفيذ، وأدار أكثر من 100 جلسة تنفيذية، بما أسهم في رفع كفاءة إجراءات التنفيذ وضمان الالتزام بالإجراءات النظامية.
- وامتدت خبرته إلى العمل الاستشاري القانوني من خلال تقديم الاستشارات القانونية، وإعداد المذكرات واللوائح، وصياغة العقود والاتفاقيات، وتحليل المخاطر القانونية، وتمثيل المصالح القانونية باحترافية عالية، الأمر الذي أكسبه خبرة شاملة في مختلف مراحل النزاعات القانونية بدءاً من دراسة القضية وتقييمها، مروراً بإدارة إجراءات التقاضي، وانتهاءً بتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية.

خبراته الاستشارية

- يمتلك خبرة متقدمة في تقديم الاستشارات القانونية للجهات الحكومية والشركات ومؤسسات القطاع الخاص في مختلف القطاعات، تشمل:
 - صياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم.
 - إعداد المذكرات القانونية واللوائح والردود النظامية.
 - دراسة وتحليل الأنظمة واللوائح والقرارات التنظيمية.
 - تحليل المخاطر القانونية والتشغيلية ووضع المعالجات الوقائية المناسبة.
 - تمثيل المصالح القانونية وإدارة النزاعات بمختلف مراحلها.
 - تقديم الاستشارات المتعلقة بالحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر.
 - دعم متخذي القرار في المسائل القانونية ذات الأبعاد المعقدة.
 - تحويل المتطلبات النظامية إلى إجراءات عملية تسهم في رفع كفاءة الأعمال وتحقيق الأهداف المؤسسية.
- كما امتدت خبرته إلى تمثيل المصالح القانونية وصياغة الحلول القانونية المتوازنة التي تجمع بين سلامة الموقف النظامي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للعملاء، مع خبرة شاملة في مختلف مراحل النزاعات القانونية بدءاً من دراسة القضية وتقييمها، مروراً بإدارة إجراءات التقاضي، وانتهاءً بتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية.

فريق إسناد



نورة السعران

مستشار في إدارة التقاضي

الخلفية الأكاديمية والمؤهلات العلمية

- ماجستير قانون خاص من كليات الشرق العربي بتقدير ممتاز.
- دبلوم حاسب آلي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز.
- حاصلة على زمالة المستشار الشرعي من جمعية قضاء.
- بكالوريوس شريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مع مرتبة الشرف الأولى.

نبذة عامة

- محامية مرخصة من وزارة العدل بخبرة لأكثر من خمس سنوات بالترافع في جميع المحاكم في المملكة العربية السعودية وعدد من اللجان شبه القضائية، حاصلة على زمالة المستشار الشرعي من جمعية قضاء، شغلت عدد من المناصب القانونية المختلفة ومنها:
- محاضرة بقسم الأنظمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مديرة الإدارة القانونية لشركة ستارز لاين.
- مديرة الإدارة القانونية في جمعية أيامي.
- مستشارة في الإدارة القانونية في جمعية وفاء لحقوق المرأة.

خبراتها القانونية

- تمثيل الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- تسوية النزاعات القانونية صلحًا وقضاء.
- صياغة صائف الدعوى والمذكرات الجوابية ولوائح الاعتراض.
- المطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية.
- تقديم الاستشارات القانونية.
- صياغة العقود.
- تأسيس الشركات.

خبراتها في التقاضي

- خبرة في تسوية النزاعات القانونية صلحًا وقضاء أكثر من خمس سنوات، بما في ذلك كتابة صائف الدعوى والمذكرات الجوابية ولوائح الاعتراض، كما يأتي تبعًا لذلك المطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية.

خبراتها في الإدارة القانونية

- قيادة فريق قانوني من محامين وأخصائين قانونيين مع وضع الاستراتيجيات المناسبة للتقاضي.
- تحليل القضايا من مختلف الجوانب القانونية.
- تمثيل العملاء أمام الجهات القضائية أو الإشراف على التمثيل القانوني.
- صياغة التقارير القانونية للإدارة العليا وللعميل.
- تقليل المخاطر القانونية للعميل من خلال تنسيق متكامل مع الإدارات ذات العلاقة.
- المشاركة في إعداد برنامج تقني متخصص في إدارة قضايا التقاضي.

خبراتها في المشاريع

- مشروع تقديم الخدمات القانونية لشركة سدو لطلول الأعمال.
- مشروع تقديم الخدمات القانونية لمعهد الدراسات والبحوث - الجامعة السعودية الإلكترونية.
- مشروع حوكمة الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمانة العامة لمنطقة مدينة الرياض.
- مشروع تقديم الخدمات القانونية لشركات KAPITAL holdhng group.
- التمثيل القضائي لأكثر من 30 شركة في القطاع الخاص.

فريق إسناد

+5



فضة العقيلي
أخصائية قانونية

حاصلة على بكالوريوس الحقوق من جامعة الملك فيصل، تتميز بخبرة في صياغة المذكرات وتحليل القضايا، مع معرفة بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة


+5



سامي الرشود
محام

أخصائي قانوني حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة المجمعة، يتمتع بخبرة في تأسيس الشركات، تعديل عقود التأسيس، وتطوير الأنظمة القانونية.

+6



بشرى الشريف
محامية

محام ممارس تتمتع بخبرة في المجال القانوني بمختلف أنواعه ومجالاته، حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الأميرة نورة.

+10



سلمان العنزي
محام

مستشار قانوني ومحام حاصل على ماجستير في القانون من جامعة جنوب كاليفورنيا يتمتع بخبرة واسعة في القطاعين العام والخاص، شارك في تأليف مقالات قانونية نُشرت في منصات دولية

+10



راشد التميمي
أخصائي لغوي

حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة الملك سعود، قسم اللغة العربية وآدابها، أخصائي لغوي وكاتب محتوى قام بتدقيق العديد من اللوائح والأنظمة والتشريعات، وصياغة المقالات.

+10



عمرو رشاد
مدير إدارة المالية والمحاسبة

حاصل على بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة مالية وإدارية وتكاليف، لديه خبرة في إعداد التقارير المالية وتحليل البيانات، يمتلك مهارات قوية في استخدام الأنظمة المحاسبية.


+5



رحمة الأنصاري
مصممة جرافيك

حاصلة على دبلوم متوسط في التسويق من جامعة الأميرة نورة، تمتلك خبرة إنتاج المحتوى، والهويات البصرية، والعروض الفنية والمالية، والمطبوعات، والتصميم بواسطة الذكاء الاصطناعي


+5



رزان صالح
سكرتيرة تنفيذية

خريجة برنامج السكرتير التنفيذي من معهد الإدارة العامة، تتميز بمهارات متقدمة في تحليل وتنظيف واستيراد البيانات بدقة واحترافية.


+2



سارة الطوالة
محامية متدربة

باحثة قانونية متخصصة في الأنظمة التجارية والمالية، تمتلك خبرة في إعداد المذكرات وصياغة العقود وتحليل القضايا، تتميز بالدقة في تحليل المستندات وصياغة الرأي القانوني.

+3



فيّ ابوثنين
أخصائية قانونية

أخصائية قانونية حاصلة على درجة البكالوريوس من جامعة دار العلوم، تمتلك خبرة في الإدارة القانونية، والحوكمة

+3



عبدالعزیز السليمانی
أخصائي قانوني

حاصل على بكالوريوس الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وشهادة التأهيل العامة في الأوراق المالية، يتمتع بخبرة في تحليل الملفات القضائية، وصياغة المذكرات القانونية

+4



سارة الحماد
أخصائية قانونية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك فيصل، تتميز بتحرير المذكرات القانونية، والعمل على تأسيس الشركات، وتعديل ومواءمة عقود التأسيس، وصياغة السياسات المرتبطة بحوكمة الشركات.

شركاء إسناد

| | | | | | | |
|--|---|---|--|---|--|---|
|  <p>أمانة منطقة الرياض RIYADH REGION MUNICIPALITY</p> |  <p>الهيئة العامة للأمن الغذائي General Food Security Authority (GFSA)</p> |  <p>GEOSA الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية General Authority for Survey and Geospatial Information</p> |  <p>SDAIA الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي Saudi Data & AI Authority</p> |  <p>SAIS الهيئة العليا للأمن الصناعي The Supreme Authority for Industrial Security</p> |  <p>وزارة البلديات والإسكان Ministry of Municipalities and Housing</p> |  <p>وزارة البيئة والمياه والزراعة Ministry of Environment Water & Agriculture</p> |
|  <p>SSO لتحلول الأعمال</p> |  <p>NDMO مكتب إدارة البيانات الوطنية National Data Management Office</p> |  <p>ضمان مجلس الضمان الصحي Council of Health Insurance</p> |  <p>مركز التأمين الصحي الوطني Center for National Health Insurance</p> |  <p>المركز الوطني للمناهج National Curriculum Center</p> |  <p>NTSC المركز الوطني لسلامة النقل National Transport Safety Center</p> |  <p>WEQAA CENTER مركز وقاء المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومخالفاتها National Center for the Prevention & Control Of Plants Pests & Animal Diseases</p> |
|  <p>SEIZE معهد الاستشارات وحلول الأعمال Institute of Consulting & Business Solutions</p> |  <p>المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي National Institute For Educational Professional Development</p> |  <p>معهد البحوث والاستشارات Institute of Research & Consulting Studies</p> |  <p>معهد التنمية والخدمات الاستشارية Development & Consulting Services Institute</p> |  <p>جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن Princess Nourah bint Abdulrahman University.</p> |  <p>الجامعة السعودية الإلكترونية SAUDI ELECTRONIC UNIVERSITY 2011-1432</p> |  <p>جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز PRINCE SATTAM BIN ABDULAZIZ UNIVERSITY</p> |
|  <p>شركة الشرق الأوسط للاستثمارات MIDDLE EAST INVESTMENT COMPANY</p> |  <p>حفظ النعمة Grace Preservation</p> |  <p>تاج القابضة TAJ HOLDING Unleashing potential. Creating growth</p> |  <p>METAVISIO THOMSON Computing</p> |  <p>شركة أوقاف جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن PNU Endowment Company</p> |  <p>مدارك MADARK</p> |  <p>تنمية كابتال</p> |
|  <p>EXCO Exhibitions and conferences Life Industry</p> |  <p>SUMMIT Event Management</p> |  <p>لازم</p> |  <p>SWARM emerging technologies</p> |  <p>AL FAKHER الفاخر</p> |  <p>شركة وثير العالمية wather Global</p> |  <p>جمعية أصدقاء المرضى</p> |
|  <p>DGIT DATA GALAXY</p> |  <p>EXB إكساب</p> |  <p>D4Ds Data & Decision Support Consulting Communication & Information Technology</p> |  <p>MATCO Trading & Contracting</p> |  <p>AVAILABLE SOLUTIONS CO.</p> |  <p>UniPro GENERAL CONTRACTING</p> |  <p>DACO Trading & Contracting Co. شركة دار الوطن للتجارة والمعلومات (الرياض) Dar Al-Madain Trading & Contracting Company (DACC)</p> |

شبكة إسناد



تواصل معنا



 Info@esnad.sa

 www.esnad.sa

 0114112551

 Law_Esnad

 Esnadlaw